



جامعة الزقازيق

كلية الدراسات والبحوث الآسيوية العليا
قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

أثر حاضنات المشروعات على نمو الإقتصاد فى كوريا الجنوبية

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير
"قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية"

إعداد

الباحث/ محمد نجيب محمد الجزار

إشراف

أ.د/ هالة بسيونى

أستاذ الاقتصاد

كلية الدراسات والبحوث الآسيوية
جامعة الزقازيق

أ.د/ حازم الخشاب

أستاذ الاقتصاد

كلية التكنولوجيا والتنمية
جامعة الزقازيق

2023م

المقدمة:

ظهرت الحاجة إلى إنشاء الحاضنات والتي تعتبر إحدى أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث أن الحاضنات هي مؤسسات تقدم خدمات لشباب يفكرون إلى المقومات المادية والإدارية ولكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مريحة، وتقدم الحاضنات إلى المبادرين الذين هم تحت رعايتها مجموعة من الدعم والخدمات التي تتيح لهم الفرصة في تأسيس مشروع متكامل. وقد ساعد في ظهور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانهايار بعض الصناعات التقليدية كالفحم والفولاذ وبناء السفن خلال القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى تبني استراتيجيات جديدة لانتقال الأموال وخلق فرص عمل في المناطق التي تعاني من البطالة العالمية!

ويرجع تاريخ الحاضنات إلى عام 1959م، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداتها للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبني كان يقع في منطقة أعمال وقريبة من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ومنذ هذا العام نشأت الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أقيمت في هذا المركز والذي يعمل حتى الآن، ولكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى عام 1984م حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من

وقد اهتمت دولة كوريا الجنوبية خلال العقد الحالي بتنمية ودعم إنشاء المجمعات والحاضنات إيمانا منها بأهمية الدور الذي تلعبه الحاضنات في المساهمة في استقطاب الشباب وتشجيعهم على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوجه إلى العمل الحر بعيدا عن العمل بالقطاع الحكومي الذي يعاني من تضخم العمالة غير المنتجة. ومهما كانت لدى الدول من احتياطات مالية أو عوائد استثمارية خارجية أو مخصصات تم استقطاعها في سنوات الرخاء، فإن مجمل هذه العوائد لن يكون أقوى من (أو يغني عن) إيجاد قاعدة إنتاجية متجددة وقابلة للتوسع والتطوير بشكل مستديم، لتنتقل هذه الاقتصاديات من الاقتصاديات الربعية التي يحكمها الإنفاق العام إلى اقتصاديات إنتاجية يحركها القطاع الخاص بمشاريه المتعددة.

ومن هذا المنطلق فإن تنمية القطاع الخاص والحاضنات الصناعية والتكنولوجية ومشروعات الأعمال الصغيرة وتوسيعها وتطوير هيكلها يعتبر أحد أهم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ أنه رغم التطور التقني السريع والمتواصل على مدى السنوات التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية وانتشار المشروعات العملاقة واقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج

وتوسعها الرأسي والأفقي وما صاحب ذلك من توسع في المدن الصناعية، وتبقي حاضنات المشروعات ذو أهمية كبيرة وإن لم يكن في بعض الحالات منافسة للمشاريع الكبيرة إلا إنه تتكامل معها في العديد من النشاطات الاقتصادية².

إلا أن ما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد ويثير الفلق نوعاً ما هو أن الحاضنات الصناعية والتكنولوجية والمشاريع الصغيرة في الدول، اعتمدت كما أسلفنا على الانفاق العام والرعاية الحكومية المباشرة وأن الفترة الحالية تعتبر فترة انتقالية، حيث ستحمل السنوات التالية انعكاسات تطبيق بنود منظمة التجارة العالمية علي مجمل النشاط الاقتصادي (بما فيها المشروعات الصغيرة للدول الأعضاء في المنظمة، فالمنشآت التي ظلت تتمتع بميزة أسواقها المحلية المغلقة ستجد أن العولمة وما ينجم عنها من إلغاء التشريعات المقيدة لحركة التجارة الحرة سيعرضها للمنافسة الدولية، وعليها أن تكيف أوضاعها وفنا لمتطلبات النظام العالمي الجديد ومواجهة المنافسة المستجدة المشروعات صغيرة خارجية مشابهة قد تكون لها ميزة تنافسية لم تتوافر للمشروعات الصغيرة المحلية. وسوف تتناول الدراسة أهمية الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في دولة كوريا الجنوبية وأهم الجهود المبذولة لدعم وتنمية هذه الحاضنات لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي.

مشكلة الدراسة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المُحرك الأساسي الذي يقود عملية النمو الاقتصادي؛ كما تُؤكد الأدبيات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أفضل أنواع الاستثمار ، فهو مُفتاح تقدم الأمم والشعوب، كما تُعتبر قيمة الاقتصاد محدودة إن لم يُستغل في سبيل دفع عجلة التقدم، حيث لا يتأتى تفعيل دوره إلا من خلال تنمية الموارد البشرية التي تُحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات إبداعية وتقنيات ذات إسهامات فاعلة وفعالة ومتنوعة في تحقيق التقدم المنشود. وتُعد ريادة الأعمال من أهم عناصر التنمية في الاقتصادات الحديثة؛ فهي تُسهم في إيجاد مشروعات مبتكرة ذات أفكار جديدة تُنتج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة، كما أن أكثر الاقتصادات الحديثة نجاحاً هي القادرة على خلق مزيج من رواد الأعمال المُبتكرين وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، كما تُقدم حاضنات المشروعات بأنواعها المختلفة العديد من الأدوار لدعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولقد تبنت المؤسسات الحكومية والخاصة الحاضنات بوصفها أداة لتقليص احتمالية الإخفاق، فضلاً عن كونها أداة لتسريع عمليات الابتكار في الأعمال من خلال احتضانها للطاقات البشرية المؤهلة والمُدرية القادرة على العمل والإبداع، حيث تسعى هذه الدراسة لتحديد دور حاضنات المشروعات في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى

² أحمد ياسر أحمد علام ، (2020). العناقيد الصناعية والبحث والتطوير وحاضنات الأعمال كإستراتيجية لدعم الأداء التنموي ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة بنها، نوفمبر

تحديد المعوقات التي تواجه تلك الحاضنات وتحول دون تحقيق الدعم المطلوب للخروج برؤية لمواجهة تلك المعوقات.³

ومن منطلق الاتجاهات المعاصرة لتطور فكر التنمية نحو النمو الاقتصادي والتواصل والاهتمام بمواجهة التحديات فإن مفهوم تنمية القدرات المستدامة يعتبر الهدف الأول الذي تنبثق منه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أكده مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في مدينة بريودي جانيرو عام 1992 وأشار إلى أهمية استحداث آليات لتنفيذه في مدينة جوهانسبرج عام 2002، وأن على دول العالم وخصوصاً النامية منها على وجه الخصوص بحاجه لتفعيل مفاهيم تتعلق بالنمو الاقتصادي ورفع قدراتها من أجل تنمية مجتمعاتهم من هذا المنطلق فإن انتهاج مبدأ تنمية الاقتصاد واستيعاب مفاهيمها يتطلب تفعيل دور المجتمع للنهوض بالبيئة المعيشية والقضاء على التخلف، وهذا يتطلب تقنين مفاهيم ومبادئ بناء القدرات كأحد ركائز التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار يهدف البحث إلى التعرف على مفاهيم بناء القدرات والتركيز على تفعيل وتوفيق العلاقة بين النمو الاقتصادي وبناء القدرات والتعرف على متطلبات عملية بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستهدفة⁴.

واهتمت دولة كوريا الجنوبية في الآونة الأخيرة بالحاضنات والمجمعات الصناعية إيماناً منها بالدور الكبير الذي تلعب هذه الحاضنات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بالإضافة إلى توقعها بأن تقوم هذه الحاضنات من خلال انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحل مشكلة التوظيف من خلال استيعابها للشباب الكورى، ولذا قامت حكومة دولة كوريا الجنوبية من خلال مؤسساتها المختلفة بإنشاء عدة مجمعات وحاضنات للأعمال.

– ومن خلال ما سبق. يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية:

- ما هو أثر حاضنات المشروعات على نمو الإقتصاد بكوريا الجنوبية؟
- ما هي الجهات ذات العلاقة التي تهتم بحاضنات المشروعات بدولة كوريا الجنوبية وهل لها دور في تنويع النشاط الاقتصادي؟
- هل تلعب الهيئة العامة للصناعة دوراً جوهرياً في تنمية حاضنات المشروعات؟
- هل توجد علاقة بين حاضنات المشروعات والنتائج المحلي الاجمالي فى كوريا الجنوبية؟

³ أحمد يونس درويش، (2018). آليات إقامة وإدارة وتمويل حاضنات المشروعات الصغيرة"، الندوة العربية الأولى حول " حاضنات المشروعات الصناعية"، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
⁴ أرتيمه ماجدة، (2014). حاضنات الأعمال ودورها في بناء القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

أهداف الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة يمكن تحديد الاهداف على النحو الآتى:
- تقديم أسس نظرية لمفهوم حاضنات المشروعات وأدوارها وأهدافها.
- التعرف على دور حاضنات المشروعات فى نمو الاقتصاد بدولة كوريا الجنوبية.
- استعراض تجربة دولة كوريا الجنوبية فى إنشاء مجتمعات وحاضنات مشروعات بما فيها الصناعية والتكنولوجية.
- قياس تأثير حاضنات المشروعات على الناتج المحلى الاجمالى فى كوريا الجنوبية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية

- تنبع أهمية هذه الدراسة فى أنها تناولت مجالاً قل تناوله من قبل الباحثين والمتخصصين وهو ما يتعلق بدور حاضنات المشروعات فى نمو الاقتصاد بدولة كوريا الجنوبية، حيث جاءت هذه الدراسة لتغطي نقصاً واضح فى المكتبة العربية، ولتلبى حاجة أكيدة لدى الدارسين والباحثين فى هذا المجال.

الأهمية العلمية

- تنبع أهمية الدراسة من خلال إبراز دور حاضنات المشروعات كأحد مرتكزات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كوريا الجنوبية.
- إن تقديم الاهتمام والعناية اللازمة لحاضنات المشروعات بوجه خاص أمر فى غاية الأهمية؛ حيث أنها تعمل على تحقيق ودعم القدرة التنافسية لحاضنات المشروعات، بالإضافة إلى قدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال فى عملية التنمية الاقتصادية بأنواعها ومجالاتها المختلفة، وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات السابقة باللغة العربية

دراسة إيثار آل فيحان (2020) م، بعنوان: "دور حاضنات الاعمال فى تعزيز ريادة المنظمات

دراسة هدفت إلى التعرف على مفهوم الريادة والريادي وخصائصه ودوافعه، وأنواع الريادة الداخلية والخارجية، اضافة إلى التعرف على مفهوم وأنواع حاضنات

الأعمال ودورها في دعم عملية ريادة المنظمات ومن ثم التنمية الاقتصادية من خلال عرض عوامل النجاح والمستلزمات المطلوبة، ومن أهم نتائجها تقدم حاضنات الأعمال للمشروعات الريادية الفرصة والموارد المالية والبشرية والخدمات المختلفة، مما يعزز القدرة على مواجهة المخاطر التي تواجه تلك المشروعات. ووجود نقص في البنية التحتية للريادة وحاضنات الأعمال في المجتمع العربي، وانتشار الريادة ومشروعاتها الجديدة يعد محركاً لازدهار وتطور صناعة الحاضنات، ومن التوصيات ضرورة استخدام المنظور الاستراتيجي في دراسة عمليات احتضان المشروعات الريادية على وفق الإدارة الاستراتيجية من خلال عملية تصميم وتنفيذ إستراتيجية ريادة الشركة وفي مقدمتها الرؤية والابتكار، وخلق المخاطرة الجديدة التي تنظم عمل الأفراد والتعويض الذي تقدمه الشركة لتشجيع الأفعال الريادية.

دراسة بوليحة الطيب؛ مرابط محمد (2017)، بعنوان: "حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

هدفت الدراسة إلى بيان ومعرفة سبل تفعيل دور حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمعرفة هذا الدور اعتمدت في تحليلها على أربعة محاور رئيسية، تناول المحور الأول تحليل لثنائية حاضنات الأعمال – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المحور الثاني تناول تجارب عالمية رائدة في مجال استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام حاضنات الأعمال، وفي الثالث عرض تجربة استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة عن طريق حاضنات الأعمال، ومن أهم نتائج الدراسة للحاضنات دور كبير في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية، وذلك باستثمار الأفكار الإبداعية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع واعدة اقتصادياً.

دراسة عبد الله الهاجري، (2016) م، بعنوان: "دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية"

تناولت الدراسة تجربة حاضنات الأعمال وما يمكن تقديمه للتنمية ودعم هذه الحاضنات لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية، وهدف البحث على المستوى النظري والعملية إلى تقديم أسس نظرية لمفهوم حاضنات الأعمال وأهدافها وأدوارها، والتعرف على دور حاضنات الأعمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إقامة مجتمعات وحاضنات الأعمال، ومن أبرز نتائج البحث تمثل حاضنة الأعمال برنامج تنموي يساهم في تنويع النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة مشاريع وصناعات جديدة من خلال توفير مناخ مناسب للعمل خاصة في مرحلة الانطلاق للمشروع، حيث قامت الحكومة من خلال الهيئة العامة للصناعة بإقامة مجتمعات حرفية وصناعية ساعدت في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال توفير مناخ مناسب للمستثمرين، ومن نتائجها أيضاً قلة عدد حاضنات الأعمال في الدول العربية على الرغم من دورها الكبير في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن توصياتها أن تتوسع حكومات الدول العربية في إنشاء

وتمويل حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها ، وضرورة دعم وتمويل القطاع الخاص للحاضنات، وتعديل بعض القوانين في الدول العربية بما يسهل إنشاء الحاضنات والمشاريع الصغيرة.

دراسة الهرامشة (2015) بعنوان : دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية وتطويرها .

هدفت الدراسة إلى معرفة دور حاضنات الأعمال في إنشاء المشروعات التكنولوجية الريادية والعمل على تطويرها وتكون مجتمع الدراسة من المشروعات التي استفادت من حاضنة للأعمال، وبلغ عدد المشروعات (50) مشروعاً، وقدر عدد العاملين فيها (500) موظف، وشملت عينة الدراسة على (50) فرداً، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور لحاضنات الأعمال بدرجة متوسطة من حيث إنشاء المشروعات الريادية التكنولوجية وتطويرها، كما تبين وجود فروق ذات دلالة في وجهات نظر المبحوثين حول دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات التكنولوجية الريادية وتطويرها تبعاً لمتغير الجنس والفئة العمرية والوظيفة.

دراسة الزهراني محمد (2015) بعنوان: دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات الإبداعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة ميدانية من وجهة نظر القائمين على هذه المشروعات".

هدفت الدراسة إلى بيان دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات الإبداعية ، بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لتقديم خدمات الدعم الإبداعي والادائي للمشروعات المحتضنة الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة دور حاضنات الأعمال في توفير السبل الكفيلة بتحقيق عوامل النجاح للمشروعات، وتكونت عينة الدراسة من (162) مشروع محتضن في مدينة الرياض، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة والبالغة (80) مشروع محتضن. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها أن حاضنات الأعمال تقوم بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية بدرجة عالية، كما تقوم حاضنات الأعمال بتوفير الدعم لمجالات الإبداع ومستوى الأداء.

ثانياً : الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

Garibay, I., Hollander, C. Khan, F., O' Neal, T., Turgut, D. (2015), towards studying the impact of business incubation on regional economic performance: a high-level overview and preliminary experiment

تأثير حاضنات الأعمال على الأداء الاقتصادي الإقليمي لمحة عامة رفيعة المستوى، وتجربة أولية.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير حاضنات الأعمال في النظام البيئي للشركات القائمة على المعرفة، وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الشركات إلى زيادة النمو

الإقتصادي وأداء الشركات في المنطقة، وتكونت عينة الدراسة من الشركات التي تعتمد على الابتكار في المنتجات وطرق تحويل الموارد من نوع إلى آخر، ولقد تكونت عينة من الشركات التي تهتم بالتكنولوجيا في انتاج منتجاتها الإبتكارية.

Al Mubarak, H., Busler, M. (2013), The Effect of Business Incubation in Developing Countries

تأثير حاضنات الأعمال في تطوير البلدان النامية

هدفت الدراسة إلى إظهار نقاط القوة والضعف لحاضنات الأعمال في البلدان النامية. وتستند هذه الورقة على مراجعة الأدبيات واسعة، كما هدفت الدراسة إلى معرفة دور حاضنات الأعمال كأداة للتنمية الاقتصادية. وتكونت عينة الدراسة من (5) حاضنات أعمال، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء استبانة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن عمل حاضنات توفر الدعم للشركات المبتدئة، كما تساهم حاضنات الأعمال في تحقيق فرص النجاح بشكل أكبر للمشروعات المحتضنة، كما تبين بأن حاضنات الأعمال لها تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد. وتوصلت الدراسة أيضا الى وجود أثر لحاضنات الأعمال على رفع مستوى الأداء الاقتصادي الإقليمي للشركات وخصوصاً لدى الحاضنات المصممة خصيصاً للشركات التي تستخدم التكنولوجيا في تصنيع منتجاتها .

Mubarak, H, Mubarak, M., Busler, M. (2011), The Development of Entrepreneurial Companies through Business Incubator Programs

تنمية الشركات الريادية عن طريق برامج حاضنات الأعمال.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الشركات الرائدة في حاضنات الأعمال في تنشيط اقتصاد الدول، عن طريق التركيز على أربعة مؤشرات للأداء ، والتي تم استخدامها لقياس قيمة الحاضنة، وتكونت عينة الدراسة من (10) مشروعات محتضنة ومخرجة موجودة في أوروبا، وتم قياس أدائها بعد عدة سنوات من تأسيسها، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود فروق في أداء بعض الحاضنات عن غيرها كاختلاف حجم ونوع الخدمة المقدمة، كما تبين بأن لحاضنات الأعمال دور في تنشيط اقتصاد الدولة، ومساهمتها في تغذية روح المبادرة عند المبدعين والمبتكرين.

Marques. J. P. C., and Caraça. J. M. G., and Diz. H. (2010) "Do Business Incubators Function as a Transfer Technology Mechanism from University to Industry? Evidence from Portugal

هل حاضنات الأعمال وظيفتها نقل التكنولوجيا ؟" آلية من الجامعة إلى الصناعة؟ بيئة البرتغال. هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى التعاون بين الجامعات والصناعة في البرتغال واجريت الدراسة على إحدى عشر حاضنة أعمال تحتضن تسع وسبعين شركة

وثماني جامعات، حيث تم اختيار عشرين شركة لإجراء هذه الدراسة، واستخدم الباحثان بالإضافة لتوزيع الاستبانات طريقة المقابلات الشخصية مع مديري الحاضنات والشركات، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نورد بعضاً منها تبين بأن العلاقة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمعرفة بين الشركات والأكاديميين بالعلاقة الاستشارية المرتبطة بالنصح بشقيها الكتابي والشفهي) تبين بأن لدى الحاضنات المعلومات المحدثة حول المنتج والعملية الإبتكارية. كما أثبتت الدراسة بأن حاضنات الأعمال هي الوسيلة الجيدة من خلال الآلية التي تُعزّز وتحتضن انطلاقة المشروعات وتزيد نقل المعرفة والتكنولوجيا.

Li, S., Shang, J, Slaughter, S (2010), Why Do Firms Fail? Capabilities Competitive Actions, and Firm Survival in the Software Industry from 1995-2007

لماذا فشلت الشركات؟ قدرات تطبيقية للتنافس، والبقاء على قيد الحياة في صناعة البرامج من 1995-2007 هدفت الدراسة إلى الكشف عن سبب فشل أو استمرارية المنظمات في قطاع البرمجيات، الذي يتميز بالتقلب السريع والتأثر القوي بالبيئة المحيطة، حيث قدمت الدراسة منظوراً جديداً غير مسبوق من خلال أخذها بعين الاعتبار كيفية تأثير المقدرات والممارسات التنافسية للمنظمات في قطاع البرمجيات على بقائها. وتم إجراء الدراسة على سبعمائة وثمانين شركة برمجيات، و درست ثلاث مقدرات رئيسة هي التطوير والبحث والتسويق والعملية. ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها : أن المستويات العليا من المقدرات ذات العلاقة بالعمليات تؤثر على بقاء واستمرار الشركات بمعدل أكبر من المقدرات المتعلقة بالتسويق والبحث العلمي. وتبين أن الشركات التي تبادر بمستوى عالٍ من الإبتكار ، يكون معدل فشلها أقل من الشركات التي لا تبادر إلى الإبتكار بذات المستوى.

Amoblonel, D, (2019), Small Scale Industry: Problems of Establishing Small Business Enterprise in Nigeria: Case Study: Alahtee Nigeria Limited

تأسيس المشاريع التجارية الصغيرة في نيجيريا: دراسة حالة هدفت الدراسة إلى معرفة المشاكل التي تواجه انشاء المشاريع التجارية الصغيرة في نيجيريا، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني. ولقد تكونت عينة الدراسة من مائة واثنين مشروع صغير في نيجيريا. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن المشاريع الصغيرة تواجه العديد من المعوقات انحصرت في ضعف دعم ومساندة الحكومة لهذا النوع من المشاريع، بالإضافة إلى ضعف التمويل من قبل المؤسسات المالية وأن للمشاريع الصغيرة تأثير كبير في الاقتصاد الوطني من خلال رفع الدولة بالصناعات الخفيفة والحد من مستوى البطالة فيها .

ماهية حاضنات المشروعات

عرف العديد من الباحثين حاضنات المشروعات والمؤسسات التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بعدد من التعاريف تباينت من حيث الهدف أو المضمون ومن هذه التعريفات:⁵

عرف رحيم (2020) حاضنة الأعمال على أنها: "آلية معتمدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المبتدئة، لذا فهي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالخصوية الاعتبارية، وتوفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمنظمات الصغيرة لتتجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق، وهي تأخذ احد اشكال المؤسسة خاصة أو المختلطة أو التابعة للدولة.

تطور حاضنات المشروعات

بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية، والمؤسسات الحكومية منذ السبعينيات من القرن الماضي بتبني فكرة ايجاد حاضنات المشروعات، ووصفت على أنها أداة للحد من احتمالية فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأداة لتسريع عمليات الإبداع والابتكار في الأعمال. ويعود تاريخ أول مشروع تمت اقامته في مركز التصنيع المعروف باسم (Batavia) في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية في عام (1959). ولاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً، خصوصاً أن المبنى كان يقع في منطقة الأعمال، وقريباً من المصارف، وتطور مفهوم حاضنات المشروعات في الولايات المتحدة بتأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات المشروعات عام 1985 عن طريق بعض رجال الصناعة الأمريكية، وبلغ عدد حاضنات المشروعات في الولايات المتحدة عام 1985 اثنتا عشر حاضنة وأرتفع هذه العدد إلى 550 حاضنة وفي عام 2005 بلغ عدد حاضنات المشروعات إلى 1400 حاضنة.

أهداف حاضنات المشروعات

لحاضنات المشروعات أهداف عامة تتمثل بتقديم الدعم على كافة الصعد سواء للمبادرات أو المشاريع التي لا يتوفر فيها المقومات الأساسية للبدء في عملية الإنتاج، وذلك من خلال تقديم المساعدات في كافة المجالات سواء الإدارية أو التنظيمية أو الخدمية، أو القانونية، في جميع مراحل الانشاء والنمو، بهدف البقاء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر واستمراريتها، كما ساهمت حاضنات المشروعات في تقديم فرص مع القطاعات الأخرى بمختلف أنواعها ، وتقسم حاضنات المشروعات حسب أهدافها إلى :

⁵ نيفين طلعت صادق، (2020). برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الأعمال: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

1. حاضنات أعمال دولية تبادلية: وهذا النوع من الحاضنات يعمل على مبدأ استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة ضمن معايير دولية للجودة، وتصدير هذه التكنولوجيا للخارج.
2. حاضنات أعمال صناعية وغالباً تكون هذه الحاضنات داخل منطقة صناعية، بعد تحديد احتياجاتها والخدمات التي تحتاجها تلك المنطقة الصناعية، وفي هذه الحاضنة يتم تبادل المنافع ما بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المحتضنة مع التركيز على استقطاب المعرفة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الدعم التقني من المصانع الكبيرة.
3. حاضنات أعمال في إطار القطاع المحدد وهذه النوع يعمل على خدمة قطاع معين أو نشاط معين مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وهذه النوع من الحاضنات يتم إدارته من خلال متخصصين وذوي خبرة بالنشاط المراد احتضانه.⁶
4. حاضنات المشروعات في إطار مراكز البحث وهذا النوع من الحاضنات يكون موجوداً داخل المؤسسات التعليمية ومراكز البحث والتي غالباً تكون متوفرة في الجامعات والتي تهدف إلى تطوير أفكار وأبحاث جديدة ومبتكرة.

أنواع حاضنات المشروعات

تمثل حاضنات المشروعات أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة أصحاب الأفكار الخلاقة والابتكارية الجديدة من أجل إقامة المشروعات الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على التكون والنمو، ومن هذه الأنواع:

أولاً: حاضنات المشروعات العامة "غير التكنولوجية"

تخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات الابتكار. وتؤسس الحاضنات العامة بهذا الهدف أصلاً أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد في البدء ثم تتحول إلى حاضنة عامة وتعني بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي توجد فيها.⁷

ثانياً: حاضنات المشروعات المتخصصة

وهي حاضنات تعود في ملكيتها إلى القطاع الخاص أو الشركات الخاصة العاملة في حقل الاستثمارات المالية في المشروعات الصناعية، وتستهدف هذه الحاضنات من مزولة فعاليتها في مجال حضانة الأعمال بصورة عام وتحقيق العائد المالي المناسب على استثماراتها ، وتستأثر هذه الحاضنات بنسبة 8% من مجموع الحاضنات في أمريكا الشمالية

^٦ أحمد عبدالوهاب، عادل الحميلي، (2016). اصلاح مناخ الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغ: تطوير عمل الحاضنات ومسرعات ريادة الأعمال "، ، سلسلة أوراق سياسات عمل مؤتمر التنمية.
^٧ أكرم كرمول، (2017). مفهوم الحاضنات وتأثيرها الاجتماعي "، حول ندوة " الحاضنات والمشروعات الصناعية "، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين خلال الفترة (٢٧ - ٢٩)، يناير، القاهرة.

ثالثاً: حاضنات المشروعات المختلطة (عامة/خاصة):

ويتمثل هذه النوع من الحاضنات جهود مشتركة بين كل من الحكومة والوكالة الرسمية غير الهادفة إلى الربحية والأفراد من القطاع الخاص وتتميز هذه الحاضنات بأنها تقدم نفس المزايا والمساعدات المادية والمالية التي تقدمها صناديق التمويل الحكومية لأعضائها لتأمين الدعم للقطاع الخاص بالخبرات الفنية والاستشارات والموارد المالية في مجال الأعمال وبخاصة منشآت الأعمال الصغيرة التي لا تزال في مرحلة التكوين ، ويشكل هذا النوع من الحاضنات ما نسبته ١٦% من مجموع الحاضنات في أمريكا الشمالية.

حاضنات المشروعات التقليدية في كوريا الجنوبية

نتيجة دخول المستثمر الأجنبي وإرتفاع معدلات إخفاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الجديدة، وفشلها في مواجهة التنافس في السوق خاصة بعد الانفتاح الإقتصادي، ظهرت الحاجة إلى إقامة حاضنات المشروعات، إذ تمارس حاضنات المشروعات دوراً مهماً بتقديم الدعم والمساندة. كذلك قيام الحاضنات بتوفير المناخ المناسب والإمكانات بمختلف أنواعها التي تحتاجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في بداية انطلاقها وأثناء مراحل نموها. وبدأت كوريا الجنوبية بالتحرك نحو التنمية الاقتصادية المبنية على المعرفة .

واقع حاضنات المشروعات في كوريا الجنوبية:

يوجد في كوريا الجنوبية ما يعادل 3 مليون مشروع صغير ومتوسط، تمثل ما نسبته 99.9% من مجموع المؤسسات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتشغل نحو ما يقارب 10.9 مليون عامل أي ما يعادل 87.5% من مجموع القوى العاملة في كوريا الجنوبية، وتبلغ نسبة مساهمتها في الصادرات 31.9% من مجموع الصادرات الكورية .

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تمثل 99.4% من مجموع المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية، بنسبة مساهمة تقدر بـ 52.8% من إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فتقدر نسبة التوظيف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ما يعادل 90% من مجموع القوى العاملة في هذا القطاع، في حين تشكل هذه المشاريع ما نسبته 99.9% في قطاعي التجارة والفندقة ومساهمة في التوظيف بنسبة 93.6% و 97.3% على التوالي .

دور سياسات وبرامج الدعم المقدمة لحاضنات المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية:

من حيث عملية التنمية الاقتصادية فقد تعرضت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى تغيرات كبيرة خلال مراحل التطور الصناعي للبلاد. ففي المراحل الأولى للتصنيع الموجه للتصدير، ركزت السياسات الحكومية على تحقيق وفورات الحجم الكبير وكنتيجة لذلك فقد لعبت المشاريع الكبيرة دوراً رئيسياً حتى أواسط السبعينات. لهذا،

زادت مساهمة المشاريع الكبيرة في كل من أنشطة الصناعة التحويلية والقيمة المضافة من 33.6%، إلى 47.2% في عام 2016 إلى 60.6% و 72.8% في عام 2017 على التوالي. **الدور الحكومي في تعزيز حاضنات المشروعات:**

من أجل تطوير الصناعات المساندة للصناعات الكبيرة، بدأت الحكومة بالتركيز على تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير برامج وحوافز متعددة للمساعدة منذ أواخر السبعينات. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة سنّ قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتم إنشاء صندوق ضمان القروض الكوري لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار إلى ضمان للقروض. فكان إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي من خلالها تم توفير برامج متنوعة مثل المساعدة المالية خدمات في الإدارة والتسويق والمعلومات، وخدمات التدريب. كما تقوم الهيئة بمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر، وإنشاء مدن صناعية، وتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير كما قامت الحكومة بسنّ قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر.

تقييم التجربة الكورية في مجال تنمية حاضنات المشروعات:

يتبين أن التجربة الكورية الجنوبية في مجال تأسيس ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر ارتكزت على مجموعة من الخطوات والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات، وهي:

- الأولى: إنشاء مؤسسات وهيئات تدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في مجالات:
- التمويل الإنتاج، التسويق، التدريب، دعم الابتكار والتجديد.
- الثانية: إصدار القوانين والتشريعات التي تشجع وتنظم عمل تلك المشاريع.

- الثالثة: تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز⁸.

أثر حاضنات المشروعات على نمو الإقتصاد في كوريا الجنوبية:

تتمثل أهمية الحاضنات بفوائدها لعدد من القطاعات ودورها في العديد من المسارات التنموية والفرص التي تقدمها، ومنها:

⁸كامل مها، (2018). تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية، المؤتمر الدولي الأول حول: دور المجتمع المدني في القمة الاقتصادية، التنموية والاجتماعية، شراكة من أجل التنمية، القاهرة.

- دعم التنوع والاستثمار في مجالات متنوعة تفيد الاقتصاد الوطني، كالحاضنات الصناعية والتكنولوجية.
- تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بتقديم الخدمات اللازمة ودراسات الجدوى وخطط العمل لتخريج مشاريع ناجحة بجودة عالية، والتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجهها في مرحلة الإنشاء.
- تحويل نتائج الأبحاث العلمية والأفكار الإبداعية إلى مشروعات منتجة.
- ربط المشاريع المحترضة مع بعضها ومع مختلف قطاعات ومؤسسات السوق.

وللحاضنات دور كبير في عدة مجالات منها:

دور الحاضنات في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
ويتجلى هذا الدور من خلال الدعم والخدمات التي تقدمها الحاضنات للمستثمرين والمشاريع بما يساعدها على الوقوف والنجاح والتغلب على العقبات التي تواجهها، وقد تم بيان هذه الخدمات سابقاً، وحسب تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات فإن معدل نجاح المشاريع المنتسبة للحاضنات واستمرارها أكبر من غير المنتسبة وتقدر هذه النسبة بـ 88%، إضافة إلى الآثار المترتبة في إنشاء الحاضنات لمشاريع جديدة وزيادة أعدادها والتقليل من التكاليف الثابتة، وتوفير وظائف جديدة وخدمات وبيع مفيدة للمجتمع إضافة إلى تحقيق الميزة التنافسية للمشاريع المحترضة من خلال تطوير قدراتها الإدارية والعلمية.

دور الحاضنات في التنمية الصناعية والتكنولوجية من خلال الحاضنات التكنولوجية المرتبطة بالجامعات ومراكز البحث⁹

تلعب الحاضنات دوراً هاماً في استقبال الأفكار الابتكارية والأبحاث العلمية وتعمل على تطويرها وتحويلها إلى مشاريع قائمة، إضافة إلى نقل كل جديد في مجال العلم والتكنولوجيا. ولهذه الحاضنات الأثر الأكبر إذا ما أقيمت في الجامعات تتمثل في تخريج مشاريع جديدة لتوظيف واستيعاب الباحثين وخريجي الجامعات، وتنمية قدراتهم وخبراتهم وإنتاج خدمات ومنتجات يمكن تسويقها والحصول على الربح، إضافة إلى تشجيع الاستثمار وتوسيعه بجذب المشاريع والشركات الكبيرة ومشاركتها، وإحصائياً فإن أكثر من 95% من الحاضنات مرتبطة بالمعاهد والجامعات.

دور الحاضنات في تنمية الموارد البشرية وخلق وظائف جديدة :¹⁰

ويتمثل هذا الدور في تشجيع العمل الحر والرياديين أصحاب الطموح والأفكار المبتكرة، وتوفير فرص عمل جديدة أمام خريجي الجامعات وصغار المستثمرين وبما يزيد

⁹ الهرامشة حسين ، (2015). "دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية وتطويرها، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (14).
¹⁰ الوادي محمود ، (2018). دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية ، ابحاث اقتصادية وإدارية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية جامعة محمد خيضره بسكرة.

من معدلات الإنتاج لكل فرد، وعقد دورات تدريبية وتأهيلية لتنمية مهاراتهم وقدراتهم وإمدادهم بالخبرة اللازمة بما يمكنهم من إدارة أعمالهم وتطويرها وتحقيق الاستقلال الذاتي والمالي، ومثالاً على دور الحاضنات في خلق وظائف جديدة البرنامج الكوري للحاضنات حيث بلغ عدد الشركات المنتسبة للحاضنات 8000 شركة وفرت تقريباً 300 ألف وظيفة في فترة قصيرة تميزت بها كوريا الجنوبية في مجال الحاضنات. **تطور ونمو الإقتصاد في كوريا الجنوبية¹¹**

شهد الإقتصاد الكوري الجنوبي نمواً متسارعاً منذ نهاية الحرب الكورية في عام 1953م. فقبل الحرب، كان الإقتصاد يعتمد أساساً على الزراعة رغم أنه كان لدى كوريا الشمالية بعض الصناعات الخفيفة. ولكن منذ الحرب، والإنتاج الصناعي يكتسب أهمية في إقتصاد البلدين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تطورت صناعة الخدمات مثل الاتصالات والخدمات الحكومية، والتجارة ووسائل النقل .

ويبلغ إجمالي قيمة البضائع والخدمات المنتجة سنوياً في كوريا الجنوبية ما يقارب 210 بلايين دولار أمريكي. تمثل هذه القيمة الإجمالية الناتج الوطني الإجمالي. يمثل الإنتاج الصناعي 32% من الناتج الوطني الإجمالي، بينما يمثل الإنتاج الزراعي 10%، أما الـ 58% المتبقية، فتأتي من أنشطة الخدمات. يوظف قطاع الزراعة نحو 20% من جملة الأيدي العاملة في كوريا الجنوبية بينما يوظف قطاع الصناعة 30% أيضاً ويعمل 50% في قطاع الخدمات

وتمتلك كوريا الجنوبية إقتصاد سوق ترتيبيه الخامس عشر عالمياً وفق إلى الناتج المحلي الإجمالي والثاني عشر وفق تعادل القدرة الشرائية، وهذا ما يجعل كوريا الجنوبية ضمن مجموعة العشرين لأكبر إقتصادات العالم. تصنف كوريا الجنوبية ضمن البلدان المتقدمة والأسواق المتقدمة عالية الدخل، وهي عضو في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فهي الوحيدة من بين بلاد النمرور الآسيوية التي ضمت إلى مجموعة بلدان الإحدى عشر .

مع أن كوريا لا تمتلك موارد طبيعية تقريباً وتعاني باستمرار من الاكتظاظ السكاني في مساحة صغيرة، والذي يحد من النمو السكاني المستمر وتشكل سوق استهلاكية داخلية كبيرة، اتجهت كوريا الجنوبية إلى إستراتيجية الإقتصاد الذي يتوجه نحو التصدير من أجل تنمية إقتصادها، ففي 2012، كانت كوريا الجنوبية سادس أكبر مصدر وسابع أكبر مستورد على العالم. ويصدر بنك كوريا ومعهد تطوير كوريا نشرات بالمؤشرات الإقتصادية الرئيسية والاتجاهات الإقتصادية لإقتصادها كل فترة .

¹¹ عاطف وأحمد درويش، (2016). نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية، الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، القاهرة.

الدراسة التطبيقية
منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي بهدف التعامل مع البيانات وتصنيفها لتصف الظاهرة والمجتمع المبحوث أما الجزء التحليلي منها فيمكن استخدامه بهدف الحصول على نتائج اختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى نتائج واستنتاجات حول دور حاضنات المشروعات فى نمو الاقتصاد فى كوريا الجنوبية. وقد تم تصميم استبانة لهذا الغرض.

المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (1)

المتغيرات الديمغرافية لأفراد وحدة المعاينة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	64	53.8%
	إناث	55	46.2%
المجموع		119	100
العمر	أقل من 28 سنة	1	8%
	من 28-37 سنة	37	31.1%
	من 38-46 سنة	46	38.7%
	47 سنة فأكثر	35	29.4%
المجموع		119	100
المؤهل العلمي	الدبلوم فما دون	87	73.1%
	البكالوريوس	20	16.8%
	دبلوم عالي	8	6.7%
	دراسات عليا	4	3.4%
المجموع		119	100
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	29	24.4%
	من 5-10 سنوات	52	43.7%
	من 11-15 سنة	23	19.3%
	من 16-20 سنة	2	1.7%
	أكثر من 20 سنة	13	10.9%
المجموع		119	100

يظهر الجدول السابق أن (53.8%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (53.8%)، وما نسبته (46.2%) من الإناث. ويعزى السبب لمساهمة الذكور في السوق أكثر من الإناث.

أما فيما يتعلق بمتغير العمر تبين بأن (8%) من أفراد عينة الدراسة . هم ممن تقل أعمارهم عن 28 سنة، وأن (31.1%) هم ممن تتراوح أعمارهم بين 28-37 سنة، كما أظهرت النتائج أن (38.7) هم ممن تتراوح أعمارهم بين 38-46 سنة، وأخيراً تبين (29.4%) هم ممن تتراوح أعمارهم من 47 سنة فأكثر. ويعزى السبب في ان النسبة الأعلى للفئة العمرية (463) لأنهم يملكون الخبرة الكافية لفتح مشروعات خاصة بهم.

أداة الدراسة

تضمنت الاستبانة ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد وحدة المعاينة والتحليل من خلال (4) متغيرات وهي (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة لغرض وصف عينة الدراسة وإجراء بعض المقارنات لإستجابة أفراد العينة على المتغيرات موضوع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية.

الجزء الثاني: تضمن مقياس أبعاد حاضنات المشروعات خمسة أبعاد رئيسه، وهي (المادي، التقني، الإداري، القانوني المالي وقيست من خلال (23) فقرة مقسمة على النحو الآتي:

1. الفقرات من (1-5) وتقيس مجال (البعد المادي).
2. الفقرات من (6-1) وتقيس مجال (البعد التقني).
3. الفقرات من (11-15) وتقيس مجال (البعد الإداري).
4. الفقرات من (16-18) وتقيس مجال (البعد القانوني).
5. الفقرات من 19- (23) وتقيس مجال (البعد المالي).

وتراوح مستوى الاستجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale

كالآتي:

جدول رقم (2)

مستوى الاستجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي

لا اوافق علي الإطلاق	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	بدائل الاجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

وتكونت أداة الدراسة من (44) فقرة.

اجابات تساؤلات الدراسة

أولاً: أبعاد حاضنات المشروعات في في كوريا الجنوبية.

قام الباحث بوصف وتحليل أبعاد حاضنات المشروعات في في كوريا الجنوبية (المادي، التقني الإداري، القانوني، المالي) باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية الفقرة ومستوى أهميتها كما هو موضح بالجداول التالية:

جدول رقم (3)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد المادي

ت	البعد المادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	مستوي الاهمية
1	توفر المؤسسة الحاضنة المساحة الكافية للمشروع المحتضن بما يتناسب مع نشاط المشروع	4.01	0.707	1	مرتفع
2	تقوم المؤسسة الحاضنة بتوفير كافة الخدمات التي يحتاجها المشروع المحتضن (انترنت، تصوير، هاتف، طباعة، وغير ذلك)	3.50	1.073	4	متوسط
3	يتوفر قاعة اجتماعات ملائمة الامكانيات والمساحة	3.67	1.090	2	مرتفع
4	تتميز البنية التحتية المقدمة للمشروعات المحتضنه بأنها ذات جودة عالية	3.56	1.005	3	متوسط
5	تقوم المؤسسة بأعمال صيانة للبنية التحتية بشكل دوري	3.36	1.184	5	متوسط
المتوسط الحسابي العام للبعد المادي		3.36	متوسط		

يوضح الجدول السابق اجابات عينة الدراسة حول الفقرات التي تتعلق بالبعد المادي، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين (4.01) و(3.36) وبمتوسط كلي مقداره (3.62) وبمتسوى أهمية متوسط. وجاءت الفقرة توفر المؤسسة الحاضنة المساحة الكافية للمشروع المحتضن بما يتناسب مع نشاط المشروع" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.01) وانحراف معياري بلغ (707) في حين جاءت الفقرة تقوم المؤسسة بأعمال صيانة للبنية التحتية بشكل دوري" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (1.184).

ويظهر من الجدول السابق انخفاض التثنت في استجابات أفراد المبحوثين حول البعد المادي نتيجة تقارب وجهات نظر عينة الدراسة حول أهمية مستوى البعد المادي، كما يظهر الجدول تقارب قيم المتوسطات الحسابية، حيث تبين عدم وجود اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة حول عبارات البعد المادي، وبشكل عام يتبين أنه مستوى البعد المادي عند عينة الدراسة كان متوسطاً.

جدول رقم (4)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد التقني

ت	البعد التقني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوي الأهمية
6	توفر المؤسسة الحاضنة ورش عمل لدعم القدرات الفنية التي يحتاجها المشروع المحتضن	4.07	0.756	1	مرتفع
7	تقدم المؤسسة الحاضنة برامج ارشادية خاصة بالتقنية المستخدمة بشكل دوري ومستمر	3.72	0.873	2	مرتفع
8	تقدم المؤسسة الحاضنة دورات تدريبية خاصة بالتقنية المتوفرة في المؤسسة	3.68	0.938	5	مرتفع
9	تستعين المؤسسة الحاضنة بخبرات المختصون في مجال التقنية حسب المشروع المحتضن	3.71	1.020	3	مرتفع
10	توفر المؤسسة الحاضنة دراسات متخصصة بطبيعة المشروع المحتضن	3.69	0.963	4	مرتفع
المتوسط الحسابي العام للبعد التقني		3.77		مرتفع	

يتضح من الجدول السابق إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات البعد التقني تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.68-4.07) بمتوسط كلي مقداره (3.773) وبمستوى أهمية مرتفع. وجاءت الفقرة "توفر المؤسسة الحاضنة ورش عمل لدعم القدرات الفنية التي يحتاجها المشروع المحتضن." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.07) وانحراف معياري بلغ (0.756). فيما حصلت الفقرة تقدم المؤسسة الحاضنة دورات تدريبية خاصة بالتقنية المتوفرة في المؤسسة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.68) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.77).

جدول رقم (5)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الإداري

ت	البعد الإداري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوي الأهمية
11	تقوم المؤسسة الحاضنة بعمل تقييم دوري لانشطة وانجازات المشروع المحتضن	3.89	0.768	1	مرتفع
12	تقوم المؤسسة الحاضنة بحل المشكلات الادارية التي تواجه المشروعات المحتضنة بشكل مدروس	3.66	0.897	3	متوسط
13	تعزز المؤسسة الحاضنة القدرات الادارية لاصحاب المشروعات المحتضنة	3.71	0.924	2	مرتفع
14	تؤمن المؤسسة الحاضنة معلومات عن الوسائل المناسبة لتقييم اداء المشروع المحتضن	3.66	1.044	4	متوسط
15	توفر المؤسسة الحاضنة فرص اقامة شبكة علاقة مع المشروعات المحتضنة	3.41	1.145	5	متوسط
المتوسط الحسابي العام للبعد الإداري		3.66		متوسط	

يتضح من الجدول السابق إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات البعد الإداري تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.41-3.89) بمتوسط كلي مقداره (3.666) إلى مستوى متوسط، وجاءت الفقرة " تقوم المؤسسة الحاضنة بعمل تقييم دوري لأنشطة وإنجازات المشروع المحتضن " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري بلغ (0.768). فيما حصلت الفقرة : "توفر المؤسسة الحاضنة فرص إقامة شبكة علاقات. المشروعات المحتضنة " مع على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.41) وهو أقل من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.666).

جدول رقم (6)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد القانوني

ت	البعد القانوني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
16	توفر المؤسسة الحاضنة معلومات عن قوانين الضريبة التي تخضع لها المشروعات الصغيرة	3.34	1.076	3	متوسط
17	تقوم المؤسسة الحاضنة بتوعية القائمين علي المشروعات الصغيرة بقوانين إنشائها	3.60	1.052	1	متوسط
18	ترشد المؤسسة الحاضنة القائمين علي المشروعات الصغيرة بآليات حماية الملكية الفكرية	3.43	1.078	2	متوسط
المتوسط الحسابي العام للبعد القانوني		3.45		متوسط	

يتضح من الجدول السابق إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات البعد القانوني تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.34-3.60) وبمتوسط كلي مقداره (3.454). وجاءت الفقرة " تقوم المؤسسة الحاضنة بتوعية القائمين على المشروعات الصغيرة بقوانين إنشائها " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.60) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.454) فيما حصلت الفقرة " توفر المؤسسة الحاضنة معلومات عن قوانين الضريبة التي تخضع لها المشروعات الصغيرة " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.34) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.454).

جدول رقم (7)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد المالي

ت	البعد المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
19	تقوم المؤسسات الحاضنة بتدريب القائمين علي المشروعات الصغيرة علي الجوانب المالية للمشروع	3.81	0.977	3	مرتفع
20	تقوم المؤسسة الحاضنة بدراسة الجدوي الاقتصادية للمشروع قبل احتضانه	3.99	0.878	2	مرتفع
21	تلزم المؤسسة الحاضنة القائمين علي المشروعات الصغيرة بمسك دفاتر محاسبية خاصة بالمشروع	4.11	0.928	1	مرتفع
22	تقوم المؤسسة الحاضنة بربط المشروعات الصغيرة مع جهات تمويل اخري لتطوير مشروعاتها المحتضنه	3.61	1.059	5	متوسط
23	تقوم المؤسسة الحاضنة برفع قيمة التمويل في حال احتاج المشروع لتمويل اضافي	3.76	1.133	4	مرتفع
المتوسط الحسابي العام للبعد المالي		3.85		مرتفع	

يتضح من الجدول السابق إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات البعد المالي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.61-4.11) بمتوسط كلي مقداره (3.857) وجاءت الفقرة " تلزم المؤسسة الحاضنة القائمين على المشروعات الصغيرة بمسك دفاتر محاسبية خاصة بالمشروع" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.11) وهو أعلى من المتوسط العام الحسابي البالغ (3.857) فيما حصلت العبارة " تقوم المؤسسة الحاضنة بربط المشروعات الصغيرة مع جهات تمويل أخرى لتطوير مشروعاتهم المحتضنة على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.61) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.857). كما أظهر الجدول تشتت منخفض في استجابات عينة الدراسة حول البعد المالي وهو ما عكس تقارب وجهات عينة الدراسة حول مستوى البعد المالي، وتقارب قيم المتوسطات الحسابية، حيث أظهرت مستويات الدلالة عدم وجود اختلافات في وجهات نظرهم، وكان مستوى أهمية البعد المالي مرتفعاً.

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأبعاد حاضنات المشروعات في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية.

جدول رقم (8)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد حاضنات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية

معاملات الانحدار			تحليل التباين			ملخص النموذج		
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	B معامل الانحدار	Sig مستوى الدلالة	DF درجات الحرية	F المحسوبة	(R2) معامل التحديد	(R) الارتباط	
0.291	1.061	0.105	0.000	5	5.644	0.200	0.447	
0.000	3.610	0.322		بين المجاميع				
0.940	0.076	0.008		113				البواقي
0.147	1.462	0.156		118				المجموع
0.093	1.696	0.165						

يشير الجدول السابق مدى تأثير أبعاد حاضنات المشروعات (المادي، التقني، الإداري، القانوني، المالي) على نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية. حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة احصائية للبعد التقني في تحقيق نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية، إذ بلغ معامل الارتباط (447) عند مستوى (0.05) في حين بلغ معامل التحديد 0.2000 أي أن ما قيمته (0.200) من التغيرات في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية الناتج عن التغير في أبعاد حاضنات المشروعات، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.322) للبعد التقني، وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية للبعد التقني في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية عند مستوى الدلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لحاضنات المشروعات ببعدها المادي في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للبعد المادي في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.105) وهي منخفضة فيما بلغت قيمة T المحسوبة (1.061) ومستوى الدلالة (0.291) للبعد المادي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لحاضنات المشروعات ببعدها التقني في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة احصائية للبعد التقني في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.447) عند مستوى (0.05) في حين بلغ معامل التحديد (0.200) أي أن ما قيمته (0.2000) من التغيرات في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية الناتج عن التغير في أبعاد حاضنات المشروعات.

- الفرضية الفرعية الثالثة :** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لحاضنات المشروعات ببعدها الإداري في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد الإداري في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية ، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.008). وهي منخفضة فيما بلغت قيمة T المحسوبة (0.076) ومستوى الدلالة (0.940) للبعد الإداري .
- الفرضية الفرعية الرابعة :** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لحاضنات المشروعات ببعدها القانوني في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية ، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.1560) وهي منخفضة فيما بلغت قيمة T المحسوبة (1.462) ومستوى الدلالة (0.147) للبعد القانوني.
- الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لحاضنات المشروعات ببعدها المالي في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد المالي في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية. ، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.165). وهي منخفضة فيما بلغت قيمة T المحسوبة (1.696) ومستوى الدلالة (0.093) للبعد المالي، وهذا يدل على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأبعاد حاضنات المشروعات ببعدها المالي في نمو الاقتصاد في كوريا الجنوبية.

الخاتمة

لقد لعبت حاضنات المشروعات ولا زالت دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوريا الجنوبية، حيث كان أحد أهم أدوات نجاح التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية. حاضنات المشروعات في كوريا الجنوبية برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومات، بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور، وإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمدادها بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها وحمايتها من التعثر والإفلاس. هذا وانتهجت كوريا الجنوبية عدة سياسات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثلت على وجه الخصوص بالإعفاء من الضرائب والنظم التمويلية المساندة، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية.

نتائج الدراسة

- حاضنات المشروعات اجتهد العديد من الأفراد في تفسيرها و لكن من ابسط تعريفاتها هي برامج مصممة لدعم وتطوير ومساعدة المشروعات الناشئة للنجاح عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والمدارة من قبل إدارة الحاضنة والتي إما أن تقوم الحاضنة بتزويدها للشركات الناشئة حديثاً من خلال شكل مباشر أو من خلال شبكة من علاقاتها.
- حاضنات المشروعات يعني بناء مؤسسي مخصص لمساعدة منشآت الأعمال حديثة كذلك المنشآت الخاضعة في طور النمو بما يساعدها على البقاء بالسوق أطول فترة ممكنة ، كما يمكن تقديم الخدمات والتسهيلات الإدارية العديدة سواء كانت تسهيلات مالية او إدارية متنوعة.
- ويمكن القول أن جمهورية كوريا الجنوبية بالرغم من افتقارها للموارد الاقتصادية وجغرافيتها الصعبة، وضاوة الحروب والتقسيم الذي عانت منه إلا أنها استطاعت أن تنهض من جديد وتحقق ما يمكن تسميه "المعجزة الاقتصادية" وهذا لم يتحقق دونما توافر إرادة التنمية الحقيقية لدى الإنسان الكوري. ولقد تضافرت عدة عوامل ساعدت التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على النجاح ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية تضافرت جميعها في سبيل إنجاح التجربة الكورية في التنمية، فمن أهم العوامل الخارجية التي كانت داعمه لنجاح التنمية في كوريا المساعدات والمعونات الاقتصادية والفنية والتقنية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الكورية، والدور الياباني القوي في إرساء دعائم نجاح التنمية إبان فترة الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية، ومن أهم العوامل الداخلية التي

- كانت داعمة لنجاح التنمية في كوريا ذلك الدور المحوري للدولة في إحداث التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية بالإضافة إلى المشاركة الشعبية الواسعة في إحداث النقلة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية.
- حرصت الحكومات الكورية الجنوبية في بدايات خطط التنمية على الجمع بين سياسة سياسة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات لبناء قاعدة من الصناعات المحلية، مع التصدير الموجه للخارج بعد أن ضمنت قوة الصناعات المحلية وقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية.
 - قدمت التجربة الكورية الجنوبية في التنمية دروساً للعديد من دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية فهي تعتبر نموذجاً متميزاً بعد أن أثبتت تفوقاً منقطع النظير، وفي ضوء ما تم عرضه من مقومات وملامح ومرتكزات للتجربة الاقتصادية التنموية الكورية الجنوبية.
 - أن الجهد الجماعي وقوة الإرادة والعزيمة للشعب الكوري وإصراره على التحرر الاقتصادي وعدم الاعتماد على الغير، وكذلك الإصرار على بلوغ الهدف رغم الصعاب هو الذي أوصل كوريا الجنوبية إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى، بعد أن نجحت في تحول الأزمات والتحديات الاقتصادية الكبرى إلى قفزات اقتصادية رائعة، لتصبح هذه التجربة مثلاً ونموذجاً يُحتذى لمن يريد النجاح ويسعى إليه.

التوصيات:

- في ضوء ما تم عرضه من نتائج، ولكون الدراسة تهدف إلى الاستفادة من التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية، فالدراسة توصي بمجموعة من النقاط التي تعزز من الاستفادة من هذه التجربة الرائدة عالمياً، وهي على النحو التالي:
- ضرورة الاستغلال الأمثل للمساعدات والهبات الدولية المقدمة وذلك لإحداث نوع من التنمية الاقتصادية الحقيقية.
 - تبني سياسة إحلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع وكخطوة أولى لأنها السياسة الحيوية التي تلائم الصناعات ، وتبني سياسة تشجيع الصادرات كخطوة ثانية بهدف تطوير القطاع الصناعي وخلق اقتصاد منافس في المستقبل.
 - ضرورة وجود تعليم فني ومهني متخصص في كافة الميادين كرافد مهم من روافد التنمية الاقتصادية ، وعدم الاقتصار فقط على التعليم النظري، ولنا في التجربة الكورية الجنوبية العبرة والعظة بالإضافة إلى ضرورة وجود مؤسسات

حكومية مهمتها التخطيط للتنمية الاقتصادية، على غرار "مجلس التخطيط الاقتصادي" في كوريا الجنوبية.

– التركيز على العنصر البشري الذي يعتبر ثروة قومية مهمة جداً ومحرك رئيسي وفعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما رأينا في التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية.

المراجع:
أ- المراجع العربية:

- أبو قحف عبد السلام، (2017). "العولمة وحاضنات الأعمال"، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية.
- أحمد عبدالوهاب، عادل الحميلي، (2016). اصلاح مناخ الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغ: تطوير عمل الحاضنات ومسرعات ريادة الأعمال"، ، سلسلة أوراق سياسات عمل مؤتمر التنمية.
- أحمد ياسر أحمد علام ، (2020). العناقيد الصناعية والبحث والتطوير وحاضنات الأعمال كإستراتيجية لدعم الأداء التنموى ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة بنها، نوفمبر
- أحمد يونس درويش، (2018). آليات إقامة وإدارة وتمويل حاضنات المشروعات الصغيرة"، الندوة العربية الأولى حول " حاضنات المشروعات الصناعية"، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- أرتيمه ماجدة، (2014). حاضنات الأعمال ودورها في بناء القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- أكرم كرمول، (2017). مفهوم الحاضنات وتأثيرها الاجتماعي"، حول ندوة " الحاضنات والمشروعات الصناعية"، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين خلال الفترة (٢٧ - ٢٩)، يناير، القاهرة.
- أنور أحمد نهار العزام، (2017). صباح محمد موسى " تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية"، مجلة الإدارة والاقتصاد.
- الهرامشة حسين ، (2015). "دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية وتطويرها، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (14).

- الوادي محمود ، (2018). دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية ، ابحاث اقتصادية وإدارية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية جامعة محمد خيضره بسكرة.
- اللوزي أماني، (2012). نظم دعم القرار على تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان.
- العزام أنور وموسى صباح ، (2013). تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشروعات الريادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (83) .
- الزهراني محمد ، (2015). دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات الإبداعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية من وجهة نظر القائمين على هذه المشروعات
- إيثار آل فيحان (2020) : "دور حاضنات الاعمال في تعزيز ريادة المنظمات . مجلة عالم المعلومات والمكتبت والنشر المجلد (8)، العدد (3)، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، القاهرة.
- برنوطي سعاد نائف، (2017). ادارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر والتوزيع.
- بودحوش عثمان ، (2016). تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية رسالة ماجستير غير منشورة.
- بوليحة الطيب؛ مرابط محمد (2017). "حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (٢)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- تيفاوي العربي ، (2013). دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كنموذج للمقاولاتية، من وجهة نظر العاملين، مؤتمر حاضنات الأعمال.
- صالح صالح ، (2018). أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ندوة

- حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- عاطف وأحمد درويش ، (2016). نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية، الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، القاهرة.
- عبد الله الهاجري، (2016). "دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية". رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- عبدالباسط وفاء ، (2019). مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية.
- عبدالحميد عفاف ، (2020). رؤية استراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية، جامعة الأزهر، كلية التجارة.
- عبدالرزاق خليل، ونور الدين، هناء ، (2014). دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
- عتياني رنا وأحمد ديب، (2018). حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة مجلة روسيكادا ، العدد 2 جامعة سكيكدة.
- غادة إبراهيم حنفى إبراهيم، (2019). إطار مقترح لتطوير تجربة حاضنات المشروعات الصغيرة: دراسة تحليلية مقارنة مع تجارب ناجحة لعدد من الدول"، مجلة البحوث التجارية المجلد (٣٩)، العدد (٢) ، كلية التجارة جامعة الزقازيق، القاهرة، يوليو.
- كامل مها ، (2018). تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية، المؤتمر الدولي الأول حول: دور المجتمع المدني في القمة الاقتصادية، التنمية والاجتماعية، شراكة من أجل التنمية، القاهرة.
- لطيفة كلاخي، (2020). واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية ،"

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد (٢٨).

– مبارك بلالطة،، (2016). حاضنات الأعمال"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد (١٥)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .

– مسعود امل ، (2013). أثر حاضنات الأعمال المتواجدة في ملتقى صاحبات الأعمال على المشروعات الإنتاجية للمرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

ب- المراجع الأجنبية:

- Akcomak. L.S., and Taymaz. E, (2018), Assessing the Effectiveness of Incubators: The Case of Turkey, Economic Research Center, Retrieved. 24.4.2016 www.erc.metu.edu.tr
- Al Mubarak, H., Busler, M. (2013), The Effect of Business Incubation in Developing Countries, European Journal of Business and Innovation Research, Vol (1),1, pp 19-25.
- Allen Consulting Group (2020) Evaluation of the BITS Incubator Program & the Intelligent Island Incubator, Report to the Department of Communications, Information Technology and the Arts
- Altink, Jan Jaap (2017), Business Incubator Zenica, Breeding Ground for Successful Entrepreneurship, A study to the Effectiveness of A business Incubator, University twente
- Centre for Economic and Social Services.(2022). Global Good Practice in Incubation Policy Development and Implementation, the World Bank, Washington ‘U.S.A.
- Chandra, A. (2017), Business Incubation in Brazil: Creating an Environment for
- Clark, S (2019), Exploratory State for A kitchen Incubator in West Memphis,
- Colombo, M. G. and Delmastro, M. (2012), "How Effective are Technology Business Incubators: Evidence From Italy", Research Policy, 31, 1103-1122 Commissio of the European Communities,2001

- Czpiel, I. (2016), Developing Technical Enterprises in Less Developed Countries(A case Study of Jordan), Available www.et.byu.edu.
- Duff, Andrew (2019) Business Incubator Management, Best Practice, Austen Strategic Partnering Ltd, University of new South Wales, Kenington, pp 1-8.
- Forsman, H. (2019), Balancing Capability Building for Radical and Incremental Innovations, Int. J. Innov. Mgt., 13, 501
- Franklin, S. (2020) "Benchmarking Business Incubators in Croatia, Available on www.ebesco.com.
- Garibay, I., Hollander, C. Khan, F., O' Neal, T., Turgut, D. (2015), Towards studying the impact of business incubation on regional economic performance: a high-level overview and preliminary experiment, Complexity Research, ucf, vol(4), 1, pp 16-22.
- Grigorian, Armen (2017), An Analysis of the match between supply and Demand of Business incubator services: the case of IT incubation in Armenia, School of Management and Governance, University of Twente.
- Hackett, S. M., and D. M. Dilts (2014) 'A Real Options - Driven Theory of Business Incubation'. Journal of Technology Transfer, 29 (1): 41–54.
- Knopp, L. (2017). State of the Business Incubation Industry. Athens, Ohio: National Business Incubation Association

- Lewis, D. A. (2018). Does technology incubation work? A critical review. Retrieved. 19.2.2016 from <http://www.eda.gov/Image>
- Li, S., Shang, J, Slaughter, S (2010), Why Do Firms Fail? Capabilities Competitive Actions, and Firm Survival in the Software Industry from 1995-2007
- Marques. J. P. C., and Caraça. J. M. G., and Diz. H. (2010) "Do Business Incubators Function as a Transfer Technology Mechanism from University to Industry? Evidence from Portugal" The Open Business Journal, 3, pp. 15-29.
- Morone, P,. Testa, G. (2015), What Makes Small and Medium Enterprise, Journal of Strategic Management Education 1(2) Competitive.
- Mubaraki, H, Mubarak, M., Busler, M. (2011), The Development of Entrepreneurial Companies through Business Incubator Programs, Int.J. Emerg.Sci, (1)2, Pp 95-107.
- National Business Incubation Association NBIA (2018), Identifying Obstacles to the success of Rural Business Incubators. Pp 1-44.